

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٧٠ لسنة ١٩٧٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يعين السيد الدكتور إسماعيل صبرى عبده مستشاراً بالأمانة العامة للحكم المحلى ، على أن يتقاضى المرتب والمخصصات المقررة للوزراء ، بصفة شخصية .

(المادة الثانية)

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ شوال سنة ١٣٩٧ (٨ أكتوبر سنة ١٩٧٧)

أنور السادات

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٩١٣ لسنة ١٩٧٧

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للنفعة العامة أو التحسين ؛

وعلى القانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للنفعة العامة أو الاستيلاء على العقارات ؛

وعلى قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٦ بتفويض رئيس مجلس الوزراء فى مباشرة بعض اختصاصات رئيس الجمهورية ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إقامة المدرسة الإعدادية للبنات بمدينة الواسطى محافظة بنى سويف وذلك على الأرض البالغ مساحتها فدان و ١٧ قيراطاً و ٤ أسهم والموضح بيان موقعها وحدودها وأسماء ملاكها بالذاكرة والرسم الهندسى المرفقين .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٨ شوال سنة ١٣٩٧ (أول أكتوبر سنة ١٩٧٧)

مدوح محمد سالم .

مذكرة إيضاحية

لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٩١٣) لسنة ١٩٧٧

بشأن اعتبار مشروع إقامة المدرسة الإعدادية للبنات بمدينة

الواسطى محافظة بنى سويف من أعمال المنفعة العامة

تضمنت خطة واعتمادات التربية والتعليم إنشاء مدرسة إعدادية للبنات بمدينة الواسطى محافظة بنى سويف فى إطار خطة الدولة التى تهدف إلى التوسع فى التعليم لمواجهة التوسع فى القطاع التعليمى الناتج عن زيادة السكان ؛ وقد وقع الاختيار على قطعة أرض زراعية داخل كردون المدينة مساحتها فدان و ١٧ قيراطاً و ٤ أسهم - بمحوض المرج رقم (١١) بزمام الواسطى وحدودها كالتالى :

الحد البحرى : قطعة رقم ٢٥ بمحوض المرج نمرة ١١ عمارات سكنية ؛

الحد القبلى : قطعة رقم ٤٤

الحد الشرقى : أملاك السكة الحديد .

الحد الغربى : جسر ترعة الابراهيمية

وهذه المساحة مملوكة لواطنين سلومة عبد ابارى ناصر ، عبد التواب عبد الحميد معبد ، ورثة محمود عبد الحليم جبيلى . . . ولم يوافقوا على نزع الملكية ، وقد أفادت المحافظة بأن هذه الأرض داخل كردون المدينة ولا تحتاج لموافقة وزارة الزراعة لإعمالا لنص المادة ١٠٧ (مكرر) من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣

وافق مجلس محلى مركز الواسطى على هذا المشروع بمجلسه المنعقدة بتاريخ ٧ / ٨ / ١٩٧٦ ، ووافق مجلس محلى المحافظة على المشروع بمجلسه المنعقدة فى ١٦ / ٢ / ١٩٧٧ ، كما وافقت اللجنة التنفيذية للمحافظة على هذا المشروع بمجلسها المنعقدة بتاريخ ١٦ / ٦ / ١٩٧٧

قامت مديرية التربية والتعليم بالمحافظة بتحرير الشيك رقم ١٥٦٣٧٩ فى ٣١ / ١٢ / ١٩٧٥ بمبلغ ١٤,٠٠٠ جنيه إلى مديرية المساحة ببنى سويف على ذمة تعويض الملاك نظير نزع ملكيتهم .

لذلك وإعمالاً لأحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للنفعة العامة أو التحسين والقوانين المعدلة له ، والقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن تعديل بعض الأحكام الخاصة بنزع الملكية للنفعة العامة أو التحسين والاستيلاء على العقارات ، وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٦ بتفويض رئيس مجلس الوزراء فى مباشرة بعض اختصاصات رئيس الجمهورية .

فقد أعد مشروع القرار المرفق .

رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

وزير الدولة للحكم المحلى والشباب

والتنظيمات الشعبية والسياسية

محمد حامد محمود